

Copyright © King Saud University

٢١٧٨

المنار في المختار من جواهر البحر الزخار،
تأليف المقبل، صالح بن مهدي - ١١٠٨ هـ. كتبت
سنة ١١٦٥ هـ.

م م

١٥٥ ق ٣٦ س ٥ ر ٢٢ × ٣٢ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ ممتاز.

٧٨٤٨

الأعلام (ط ٤) ٣: ١٩٧ الجامع الكبير بمصر /

عب

الشرقية ٣: ١١٩٤

الشفرة آ - المؤلف
ج - حاشية على جواهر

١ - الزيدية،
ب - تاريخ النسخ
البحر الزخار.

١٠٩
١٢٠

King Saud

University



سنة ١٩٥٧

جامعة الملك سعود

كتبة جامعة الملك سعود - قسم المكتبات
الرقم: ٧٨٤٨ ق ١٧٨
العنوان: التاريخ المتأخر في حياة الملك عبدالعزيز
المؤلف: صالح بن محمد الحبيل
تاريخ النشر: ١٣٦٥ هـ
اسم الناشر: ---
عدد الصفحات: ١٥٥
ملاحظات: ---

يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

الا ان يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

وذكر ان من رآه عن غيره ان رآه عن غيره ان رآه عن غيره

الا ان يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

الا ان يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

في يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

ذكر في كتاب الادب في العلم

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

في يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

في يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

في يوم النجوم في القرن و يوم العشي يوم الاحد

من بعض السلف من لم يصير على در العلم مع غيره في حياته

انهم يرون بعد الجمع بينهما حكم مع ان احبها ما بلغ في طهه والاحكام به والاخر متوه بغيره وسعيه انهم يرون ذلك
بما مضى ان المني شئ متوسط ليس في الذرجه القصوى من الخلق ولا في غاية الطيب الامرا الشامي وهو المشهور بالموافق
المنق له قول محاسبه كما ذكره الرازي بعد ابع الاصل وهو الطهارة فلا ينفق ما ليس به معلوم واسم علم **قوله** ودم المني والعرق
لوجه ذلك نكاح الاطهر قول او يوسف في الاكل لا السات لانه المعاد ذكره حال انما يشاهل في العادة من شاهل في نحوه وعقل
ورعه ونصفه وان عه الذي انهم انك اذا نظرت الى كل نوع وحدته غير مستند الى شئ فادبجت ايراد الحكم غير مستند
الى محله يعني كونه كونه المحرم حقا وندوة وصبر عوايد المحلة محم ولا سلم ان الرجل الصالح يعدم على اكل الدم المصروف محرم
وكما ان الله يحرم الاجرة المصح بالسكر ويحرم ذلك مما يحصل له الا انه ليس بعينه لانه المكون في الطهارة ان المصروف الا انه
ويحرمه العلم وتفسيره انهم عن كيفية التطهير لا كما يفتي عنه غيرهم ومن جند ذلك فلهذا المسئلة مطاوعا كما فاضلها **قوله**
فالمال مع اذا احسن الى اخره اعلم ان معنى الحاشية وصف جسم حكم بعدم حواك لعله لا جله او حواك من لاسه المصلي له ويحرم ذلك
فاد الاصل في هذا الحكم حاشا الى ان معنى الحاشية وصف جسم حكم بعدم حواك لعله لا جله او حواك من لاسه المصلي له ويحرم ذلك
محرر المصنف اما اذا حاشا الى اخره اعلم ان معنى الحاشية وصف جسم حكم بعدم حواك لعله لا جله او حواك من لاسه المصلي له ويحرم ذلك
منها فاد الاصل في هذا الحكم حاشا الى ان معنى الحاشية وصف جسم حكم بعدم حواك لعله لا جله او حواك من لاسه المصلي له ويحرم ذلك
سائر استنباط الكلام عليه وانما معجم المباحات سائر ان الحكم بعدا الى المحذور من تحطيط في تحديد المحذور في الحاشية الخاصة
وجانب المباح المستخرج وحكم الحاشية ما سواه فليلا لعله وكل على محله فيه وتعرفت انه لا يعقل افعال الحكم بالما هو
يعيد بوقوف على ما حاشه **قوله** العبرة بظن والاحكام بالبرهان والاعمال بالبرهان والاعمال بالبرهان والاعمال بالبرهان
وامتجابه ويسمى انه ذكرهم في الانتصار معا مكرى العدد من حيث انكارهم العدد فظن انه من حيث اسبابهم بالظن
انقول في سائر اقسامه انما الحاشية المحررة حرة الما عليها تصح حكمها وان لم يحصل للما من الثوب سلا كيف يعبرون
ظن الروايات لعينها هذا الظاهر مذهب معتزلة الظن لان التطهير معا معقول هو وان الحاشية فلا بد من طهارة كذا وان
في السمة ما يخالفه **قوله** فلما ان لم يعمل الحاشية فلا يمسح بها من بعد ثم اذا خذتم يقتضها فادوا بها فادوا بها فادوا بها
معنى معقول وقد رآه العيني مع الفصل فظهر كانت العنان محذوفة كحكم الحاكم فظن حطهم للذهب حجة داما غشع
ان الحكم بعدا عن الحاشية وانتم اذ غنوه **قوله** لا يبنى العام على الخاص في هذه المصلحة الاصولية وان كان اجل المغرض
تبعها لا يلزم الحاشية فبشعر الشاهد بنا العام على الخاص مطلقا لا معنى لا اعتبار في مسئلتنا لان الامر يحصل النبوة
ما في معناه وقابع كثره من عدمه وما خيره وكذا في مسئلة الصبي قد روي في جواز الحدس وغيرها في اجزائه على
اسم علمه والذات مع كبر الوفاة في الخاص علم انه ليس مراتب المباح من المصروح بل من باب العام والخاص وعلى الوفاة سدعي
ظن بل على ان في حسن الروايات ما يدل على باخر الخاص او معارضة وكلاهما حصيص لا يمسح اي يعمل على الخاص وان سمي
انما مع البراهين بعد كثر من علم الفصل قال بالحدس من على في حشر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى الله عليه وسلم ثم صلى الله عليه وسلم
نوبك والبس ثوبا غيره حتى غسله فقال لما يفيض من بول الذكر يحصل من بول الانثى وادوا جدا وادوا جدا وادوا جدا
الحاشية اعطيت نوبك غسله وقوله صلى الله عليه وسلم في غسل الذكر يحصل للحدث والنجس في سائر الامور العام وياخر الخاص **قوله** فلما
حدث بنا النجس معنى مطهركه ما ذكره لو سلم محم ورجحانه لم يحرف الخلف لانه لا عليه ان الاما طهارة ما ذكره ظاهر في السلب
والذي يحل على ذلك الاخر وعمله به من عمل لم يوسم ولا لانه لم يكن العام مقام مرجع لان حدث لا يترك اثره صريح في انه
لا يضر اثره وكذا في حديث ارجيه لا يدل على استعمال الحاشية بل يدل لعدمه في رواية المذهب هناك لان الامام عزالدين في القول
بعدد وجوب استعماله واداه العفة عن الاحوص والشرح والناس من المصور بانهم العرف من جميعا ولهم اسب المهم الرواية
عن العفة الى الامام **قوله** من ذرع الكلب نور في حق النكاح الذي هو غاية القوة هو الواجب ولا سعة لما عارض به
المصنف ان كانه اصل واسم امر عهده لا يحصل الحاشية معقول كما تقدمت بعد في النص اجمد وقال لا فرق بين النكاح
وغیره واجب السبب من كل نجاسة الا بول الصبي والنفاس من سوا الكلب وغيره فلو سلب السبب من كل
هاتك فلا وهذا العمل ليس الحاشية في قوله ويظهر النجس بالاسحاله الخ كان الخائف وهو من جعلون تطهارة

المحرر وهو

المحرر وهو مدلول ليس هو الاستحالة بله انكره اصل الاستحالة فقالوا لا دليل على الاستحالة مستعمل في كل صورة
حرم عليها دليل كاقام للخلق ونحوه في الطهارة من حيث ام سلمة انما انتفعتم به فان ما عارضها كما يحل الحلق
من المحرر مثله في الاوسط فلهذا ما عارضها كما يحل الحلق **قوله** ولا يظهر حله المنيته بالذبح اذ له يظهر الذبح واهم المسئلة
هو حله ميتة المأكولة للبر واليات وابعها كما يهاور رب شه دما عارضها فادوا بها فادوا بها فادوا بها
الذكاة وان الظهور من النجاسة العارضة ومن يظهرها الماء والعرض ويحرمها وحكي الشك في هذا المعنى في يد من على ولهم من
على واختار الا بول الصبي ونواه الامام عزالدين وحدث بنكليم في قوله لا لانه ليس بذلك في السند والاحتياط في المسئلة
العمل على عدم الاحتفال وذكر الاقضية كما امر بغيره واسم علم **قوله** في الارض من النجاسة عن يظهر للصبي والتمسك بال
الشراح انه سحر واما للشافعي فلو ان احدكم الكواء العثرة والباقي مع ح وحاشا يظهر كذا حال الشافعي لا بالاسحاله
مظهره وكيف قال بها هنا ثم يعالج المعصولة تعالى ان يظهر ان يني من كذا الذي ينفك عنه تنفسه العرفان بالاصطلاح لما
كان الطهارة لغة اعم ثم لا يلزم ان لا يعيد المظهرات ويسايع فيها الى الطهارة ومثله حدث الامراء سوا او حاصل
المسئلة ان عين النجاسة لم يزل لانه جسم لم يعلم انتفاعه ودهاب لونه ورجحه ويحرم ذلك غير مطهر ومثله لو ذهب
بلى الشمس ولا ينجس بل ينجس البعث وكانه المراد من مسئلة الظن والاحتفال الظن حاشا التطهير لا كما يقال وذكر الشارح ان العرف
في الانتصار على الحاشية من حيث ان قد قول لا كما فاضل **قوله** والتعل لا يظهر بالذكاة حاصل كلام المصنف العادة لانه
لان الطهارة لا يمسح ولا يظهر منها كالنوب وغيره ثم طاهر الحديث عموم الرطوبة واليا سة فلا وجه للفرق وكذا ساعد
في الرطوبة خاصة فان المقصد الخفيف وكيفية التطهير والعفو عن الاثر كقوله ملا سة العمل للنجاسة وهذا على حد
مرجع العرض انما له بالما او غيره اذ مع ما في الباب ان نصص على ما جلب عاده لا ما يندر كقولنا في العمل بالخاص
او كان في عين النجاسة لوجه وشبهه الصاق تحت يده اذ لا لك ووجه ما قلنا ان وجه العفو متيقن وهو لا يقتل النوازل
يرجع منها الى الاصل ويكون المحذور على لغة الحديث من بواجر الظاهرية **قوله** والارض الرخوة ما كثره اعلم ان معنى
النجس جسم لا يجلب ملا سة ملا سة مخصوصه ومع معما صحة الصلوة والبيع ويحرم ذلك على حسب العاقل في
مجالها والمنتجس ما حله امر الطيف من كذا الجسم وانما يكون ذلك في الاعلى مع الرطوبة والنجس ما يظهر بحوله
الى اوصاف اخرى اما بالاسحاله عند مرجعها مظهره واما دليل على طهارة المحل اليه كانه عدم المنتجس يظهر بالصل
اجرا النجاسة منه حقيقة وهو ظاهر او حكما وهو ان يفرق الى ان يصير كل من منه معفو او المعفو بعد رجوع دليله
والواجب منه ما يبرك بالاسد لان لا يحصل كالنوب من اذ باب الذي يقع على النجاسات ثم يقع على الثياب ما دام مساح
بها عند النفوس الركبة والفقرة الساسه وقد يكون اكثر من ذلك كما سبق من المني بعد الخت وكذا بعد الاستحارة وقد
وكذا في الاطهر افعلى هذا الى من لم يزل ان تلك الاحسام بعد حصل معا الظاهر ولم يزل دليل واضح على عين الماد لو دام
وكذا كان وجهه واصل القوة طيب الماد طبيعيه والذي وصف بوصف المانع اعني الطهارة ووصف بانه لا نجاسة شئ
مع ان الاحسام النجسة تبطل كانه لا يخل بغيره على شئ بل اشبه كنهه لقوته وطيبه ولطافته وطيبه على المصوب
المرات بوجوب تبيده الاحسام ويزعمها من النجاسة الاحسام المنتجة بها ازديد النجاسة الى ان تلغ الى هذه
العفو مع ان الماد غير من الاحسام مشتركة في الاحسام النجسة لا من الاحسام الظاهرة بحسبه بل هي في هذا
محفوظة او لا داخل الاحسام ولا تقتل الاعراض ولا دليل على ان نفس النجاسة بوجب حكما على الظاهرة ولذا لا يحكم بذلك
لحد في الخافه فان قلت الحديث مخصوص بظواهرها مع ما عرفت النجاسة احد اوصافه كالمحدث وهو اجماع قلنا اما الحديث
فالرواية ضعيفة قال النووي ما عرفت الحديث باقية الامران حكما مسلم الاجماع او غيره وهذا من عمل المالك متعلق
للنجاسة اجماعا لهما وقد هو المعاد في مع اسعاه ما حال النجاسة واليه ستشهد الحديث فاطمئنت ان
مسئل النجاسة ما سعه لم يمتنع وسكن في ذلك الماد غيره وهذا هو الصراط الوافي ومن ادعا غيره فلهذا معرو في دليل
وسد كره هذه النجاسات اشياء من ذلك وقد مضى بعضها فالارض الرخوة سئل حدث لا عدا في يظهر طاهر الارض لان الله
او الشيديد وان لم يحصل بذلك لم يحصل الظن قطعا واما اسفل الارض فعمل في سالة الثوب وحش وعبر فيه القيد الذي

المحرر وهو

وَتَعَدُّ

ذكرناه اعني طهر استعماله الحاشية وعدمه والطاهر ان الارض المصلحة كالخوخة او لا يطهر الماء فيه هاب شي منه الى
وهر حسة كالخوخة ويدف ب بعضه ميثا وشا لا هو كالنوب ونحوه والطاهر ان يولى من بالنسج وكل رجل نوب لا
بعد عامين لان المسئلة عريضة اذ النوب ليس محد وذا عند الارض شعرة ولا ينقطع فهو نحو الصبغة الاسماندريد
ولا يشك انه لا يتوى فكل الولد وكثيره يكف لا يتعد جرد لا بعد الولد **قوله** ثم الحرة قدس الحديث انه طاهر وما
نظيره لولا يثبت خاصة فلم يعرف له فليد منه والروى من يحصل به التطهير وكذلك سائر الحيوان لا يخرج منها كخنفس
في المسئلة وما سميهم في صحتهم ما وسع عقله وادله علم وحديث ثم الحرة تاتي شرح الامام ابي حنيفة والاربعه وان
حرة وارجح ان في صحتهم ما وسع عقله وقال ابن ماجة وام حنيفة اجماعه وحديثه ولا يعرف لها ما وبها لان
هذا الحديث ومحمد ما حمل لها انه ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه وسبيله سبيل الخولج في رعيته على ما هو
على هذا الحديث انه من لا يرد عنه الا ابراهيم واحمد فهو مجهول ولعل من عجز عن فهمه ساء واه واخرجه مع ما علم من حديثه
وخرجه في الرجال به ذكرنا الا انه عليه ما ذكره في الرجال سال ما كانا عن نساء فقال لو كان ثقة لرايته في كني
قالوا هذا بينهم منه ان كان من ركنه ثمة وان كان قد تشعب في هذا انه لا يلزم من كون كل ثقة في كسبه به ان يكون
كل من ركنه ثقة وانا اقول هذا الاستبدال محمول والتشعب منه نابع له والخلل في ذلك ان ما كانا اصل من ان يدعى على طه
كنا من سائر العالم واما ما سمي ان حمل القضية على ان المسألة من اجل طه الملائكة لما كان محمول مع ما يستلزم ان لو كان
عندي ثقة ما حلفه كتابي فام قال اسد من العبيد فان سلكت هذا الطريق في صحة هذا الحديث اعني انما دفع ما كان
له والاعمال ما قاله من مية اثنا واثلاثين قد سمع قوله ان المشهور عند الحديث ان من لا يعرف الا روايه واحمد
عنه فهو محمول وقد قال ابن العطار في كتابه انه لا يعرفه سلا من فضلاء من بعد التمه وقد قال لذهبي في مرآته ان
في رجال الصحيحين كثير من ذلك لم يوثقوا احد فكيف يقال في الحديث الذي في مسنده مثل من روى عنه كهد الحديث الذي في
فيه وكيف يكون المشهور عند الحديث جهالة من روى عنه يطبقهم على صحة الحديثين ولم يستثنوا من ذلك كاستثنا
بعض شيئا وهل يمكن الا ساقضه ظاهره فليكن منك ذلك على كل فلا يلزم ما لم يسمع من غير ما لم يسمع من غيره والاعمال
سجانه وعارض الحديث المذكور ما أخرجه الحاكم من حديث ابي هريرة طهر انا احدثكم اذا اولغ في الكلب ان جعل
الاول بالتراب والهرش في ذلك في الجامع الاكبر للسوطي **قوله** ونظير الابار ما لرج اجماعا معها هذه العبارة ان البرج
سبب التطهير اجماعا في سبب حرب وهذا العبد فان اريد بالسبب العبيد اى اى فعل المالك المتخصص في كل السابغ
البري كان ذلك السبب لغو اذا الصلاح سبب مستقل ولو بلا شيء كما روي ما يابو رما وقد مضى انه لا يجد في البرج لو رده
عن صحابي على الا ناسلم انه امر به على جهة التطهير بل فعل ذلك كل خلف حاشا فضلا عن لا كذا في حصول المقصود منه اعني
عدم الاسوداد **قوله** وادانف المتخصص لست شري ما الفرق بين هذا وروى قال المتخصص يظهر انشراح البرج فان
وذكر ان من سجد للصوب لا حاشا فان روي ان في المتخصص نحو المالك المتخصص وذكر ان بعض الحاشية كالبول في العرف
بينها اى اى المتخصص **قوله** الحاشية في المالك المتخصص نحو ما روي بها الا الثالث كالعسل لا يثبت احد من اصولي
هذه المجاورة فان الماء والعسل الاول به اخل جميع اخر المتخصص في المالك المتخصص كالعسل النابيه والثالثة وما بعد ذلك
ايه اذكره ولا فرق بينها فان اريد ان العسل الاول به الحاشية وذكر كالعسل النابيه والثالثة وما بعد ذلك
اما اللفظ لمعنى المجاورة من التحقيق واما المعنى فلا ان العسل الاول صار الماء فيها رجلا لا يظهر حاشا ولم ينف
وذكر كالثانية ولا ينفصل التطهير اى فان قالوا فقد اشار الشارع الى ذلك كما مضى ان من ذلك ما ذكرنا ان العسل
وتحقيقها ما انه عرسل ما كروا اما العسل النابيه لا لا ينفصل هذا يصح الحديث وهو المعقول كما ذكرنا وهو الاحتمال فقال
قول اكثر الامم لقوته وهي لم يذكره المصنف في كتابه واما ما في الامام في الخبر برآه نصه في صحيحه من
وصحيفة الحاشية وهو قول المصنف ما ذكره المصنف كراه ولا حاشا فانه لا شيء من الحكايات كقولهم في سدي
الماء على الحاشية دور والحياسة عليه وهو معنى لم يوضحه من الشارع ولا اقتضاء الفضل ولا ارتضاء ان المالحام السه
هذا المسئلة وما كان من ذلك شيء وقد مضى **قوله** ونظير الكثير من رواه في الخبر يقال انفسه هو ما سائر ارجح الحاشية

۴۰۰

والله اعلم
هذا في المجلس الرابع من ذي القعدة
بعض النسخة في المجلس الرابع

وخلعوه

مجلس الوزراء
الرياض - ١٤٢٥ هـ

[illegible]

مجلسه در شهر کابل در روز دوشنبه ۱۳۰۲
مجلسه در شهر کابل در روز دوشنبه ۱۳۰۲
مجلسه در شهر کابل در روز دوشنبه ۱۳۰۲

[illegible]

قائمة الخاضعة للملكة

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في يوم الاثنين
 في مدينة القاهرة
 في دار السلطنة
 في سنة ١٠٠٠ هـ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

العلم تحصلها أصوليه كلية وكما دان جمع الناس عليها **فصل** ضرب لا يوافقه إلا بالعلم هذا أصله
 في الجففة كسيلة التوحيد وخوها في العروق كالشهادة ولكنهم قد دعوت أشياء ليس عليها دليل كهدم الأمثلة التي ذكرها
 المصنف وتبديرها بتبنيها وكما ساء العلم الشايع ما رأينا ما سبقنا إليه في تحقيق هذا البحث فلما رجع وإما نصيب العلم من
 التوربجه على الأحكام فإننا المسئلة ذات شناع والناس ولادات وجه وجهه وإما الواجب طلب العلم الاتي ان أمكن ولا
 اقتصر على الممكن من ادب ولا يجوز تركه لعدم حصول الاوامع حصوله لا ضعف بعد اطلاع التمهيد بقوله تعالى فاعلموا ان الله
 ما استظعنكم وكان الخامل الغافل بها التباس العارض بالمعروض لان بعض القضاة يتسارع الظرف فيها وتبدعوا عن ادب العلم
 كسيلة المتأدات وبعضها موافق الظن كعلوم ينتقل عنه فلا يستقل عن مثله إلا ما لم يفرق بعد البحث الى ان الحال يحصل أكثره
 الد راي وقلة الصوارف وإما النورح الظنون على الأحكام فيحكم بل دليل وقد اعترض في الشرح هذا البحث نوعين من العلم
 فيه جملته نحوه والله أعلم قوله وحرم استعمال الشيء الذبب الغضبه الذي ورد في السنة النبويه المنع من الأكل والشرب
 في الزينة ما منع من العلم بالذهب ولو عرصه أو شراعى حراده وقال صلى الله عليه وسلم في حديث أخرجه أحمد وأبو داود
 في حديث أخرجه في تحريم الذبب ولكن عليكم بالفضه فالغوا بها لغوا في الجاهل ان لم سلمه من الله عنها كان له الجمل من فضه
 منه شعرات من شعر النبي صلى الله عليه وسلم فكان إذا أصاب الأصاب بالانساب عن أي شيء بعث الله بها ما لم يخصص له شرب
 منه وأعلم ان الناظر يقول حرم النساء فلان ان يعي له فالوصيفه للذبيبه ونعوله الأصل للكل وقد منع النبي صلى الله
 عليه وسلم من الأكل والشرب ما ماء الغضبه عينا لله الصعيده الصعيده وهو الذي أذن في حوامع الكلم وما ينطبق عن
 الهوى فصوغها موافق لما إذا علم الغيوب الذي علم ما سخر من العلمات النبويه فيوقف عليها ما ربه المنابر
 ولا يطر مناعا بكم المتبذعه فان نعم ان عار بكم نتيجة قياس فينبو الأخلاق ما لله ودعوا العلمات النبويه عليها
 وليس لهم إلا ما حملونه من المسابه التي عابها الوصية ان يصلي للعليه لان هذا التعليل بها وقد فعلوا هذا بما لا
 يحصى كما في الرادعيها كما يشاء في مواضع منها في الارواح في مسله الرادعيها في قولها النبي صلى الله عليه وسلم
 في الأنيبه وعدة أحداث بحثها بعض كراهته للسلس الكراهه الشديده في منكم كما كنتي فيهم حال الغرم
 بعد لهم العامه وغيره بدل الأكل والشرب بالاستعمال ثم راد صورا من الغضبه في سوغها الشارح فمساو الشارح
 عليها والحوال الفرق النبوي هذا أصعبهم اشترأ اليه في الجملة لتنتج له في هذا الوضع وعده مواضع ان كنت موهلا لذلك
 والاذيع المكارم لا يهضم ليعقبتها أو ختم على الألف والعباده حيا ما سكت بها يتقها في ليعقبتها أو الختم لاطاعها
 لها إنما ولا معنى له إلا ان يريد إصها التعبد أو الحرمة وغيره لا ينسب الى الذات من حيث هي وإنما اعتبار وصف وإما
 الجلال في المسابه التي اشترأ اليها قد مر عليها ما من حالها في المواقف ونحوه قوله لا اتصال للعباده هذا محال لما فرقت
 من غير ربه المسله وهو اتحاد حركة الاوصاف التي مؤثر بها من حيث انها عباده فهي عنها من حيث انها اسما للمحمد
 من عهدهم فهذا امر لا يعدم رعايه للفرع وكثير ما فقهه غيره في هذه المسله من محرم وحرم **فصل في الجهر**
 قوله استعمال القبله أدله النهي في هذه المسله كثيره **فصل في الجهر** قوله استعمال القبله أدله النهي في هذه المسله كثيره
 من تغيب القبله قوله من يغيب قبله يغيب حياءه فيقتلها هذه داخلة في السنة وأصل النهي للحرمة وليس بها ما يهزم
 عطاها به بل ما لو كرهه وليس منها ما يبدل على الفرق من المراتب وغيره ولا ما يهزمه الى الكراهه إلا ان من يريد الجمع بين الأحداث
 من دون تغريب وجها من ان اتحاد الناظر ما يحل لاسفاله معبد في الألف والاذيع وليس فيها ما يصلح لمقامه أدله الحرمة
 لا يرى الحدث أو قد فعلوها ما أشد كراهته وكيف يشاء ذلك مع ما تفرقت عنه من أدله الحرمة وأشهرها حديث جابر وهو
 حكاية فعله محتمل فلا يقوم به المحرم ومعارضه من الأخوال وشك حديث آخر مع انه محتمل للمصوبه لان الصديق
 منع ما وجبه طبع الشرايع لعدم تعبد الرأى والمزني كما ذكره ابن دقيق العيد ومع ما قاله العبد من قول الإمام عليا
 العزم والهيبة من أن كانت الظاهر الصريح بالأصل عدوها ولو سلم أدله إلا أنه لم سلم بها الكراهه أن اداسا وإما
 صرف أحداث النبي إليها فمعصية جدا عند الناظر كراهها ولها قال ابن سبويه في معصية رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الإمام هاشم الأحمول
 الدين معصية في مثلها ورجح حصة الخطر ان لم يحج اليه قوله هذا تعصفا لصن تعصفا في هذا الظاهر كيف في بعض

لعلكم اخلصتم من النار
 وسور ايه هكي ان الله
 ليعلم من يصدق منكم
 واما اولو الامر فيكم
 فليعلموا ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين
 واما اولو الامر فيكم
 فليعلموا ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

والادب

والادبار انتهى وجمع بعد العمل على شرح الحاشية مع كمال التقدير وكبر القول التثنية بعد الشافعية اجماعا وهو عليهم
حسب وفيما ان يشبه عمل عليه السلام قال كانا على سبيل من بعد والى ثم يتولى بلا يابا الى الامس مره مره فان كنت كسرت
الصالحين بالاسماء والادما ذكرت هاهنا قاعدة يشبه لها وهي الصالحين او اعبر عن فضل مرافقته على سبيل من بعد والى
بما ينبغي مما تقدم على ما هو من الفعل النبوي ولا دليل على عصيته من جهة وفيه بيان ما لو كان اللفظ لخطب فيه ما انشعبا ودليل من
حيث عاينها وقت الخطب على كلام الفقهاء المحبين وحسن الاصوليين كالمستجاب ومن جهة ان كان اكثر منهم على الصواب الذي
ذكرنا لكن من دون الثقات الى ان بعد المسند حرمها في اكثر مدبرها وما هي الا قلوب من اقبال الاستبداد في الشرعي
اما المحبوثون فقل ما يفرقون بين رواية اللفظ ورواية الفعل وهو غلط شديد على رواية اللفظ علما هو الصحيح من جوار الروا
بالمعنى بعد ما انتهى مما ذكره سما مع اعطاء اختلاف الروايات لمخاطبة هو بعد ما في التفسير وحاصل ما مر بنا في انشعبه
في هذه المسند اعني مسند التثنية والجمع من الاداء وهو من افاضل الشافعية ورواية في كتابه في الاداء والمعاد وقيل
عليه الهدى النبوي ويعبر انه حقيق بالتثنيين ولعله كان مع راسه كله وانه فضل سنده ويبدو وعمله حديث
فان راسه من تبيين والصحيح انه لم يكره راسه بل كان اذا كره عمل الاعضاء او راسه الراس هكذا ساعدته
ولم يكره عنه خلافه البتة بل ساعدته اما مع غيره مع كونه الصالحين ووصايل بالاسماء وكقوله مع راسه من داما مع غيره
كحديث ابن السلمي عن ابيه عن محمد بن ابي علي بن السلمي انه قال قال من نواصل كعبه بالاسماء مع راسه في الروا
في هذا الحديث به وابن السلمي ورواه ضعيفان وان كان الاب احسن حالا وكثير عثمان الذي رواه ابو داود انه صلى الله
عليه واله وسلم مع راسه خلا ما قال ابو داود واحاد عثمان الصحاح كلها يدل على ان مع راسه من انتهى هذا دون فضل
عنا ما ذكره المطر في طبعه الا انه لم يكره العمل به ولا ثبت في كونه بينه واما طريق الجمع في الحديث فبقية
استعملوها في غير محلها كان في هذا الموضع وهو جمع بالمساواة وكسرتهم عدم الشيء ثم يقتضيه وقد عاين هذا في الروا
نس لو افقد كل مخالف فيها المكن والشافعية مصرحون بذلك وكثيرا ما ذكره الردييه لانهم جعلوا الخلف مقننه ليل وال
فان معنى اعتبار مرطبا غلبه واستبداد له او انقصه فان ظننا انه ههنا مستلزم ذلك فاحفظها فاعده فهمه كبره ورواها
وكلامهم سما هذا الكتاب قوله في قوله الاذان من الراس او من الاصل او في موضوعه في علوم الحديث على الصحيح الحديث الضعيف
اذ خصيصة كونه طريقه لم يكره من خشي اوجه حديث الاذان من الراس كونه مع كونه طريقه واحاب ما ان الضعيف اكثر لا يخبر
وحديث الاذان من الراس كونه حديثه ابو الحسن بن البطان وكما هو الوجه في الايام حتى قال صاحب الاحكام اسمعيف حال
ابو الحسن المسند في ضعيف بل اما صحيح والماضين قال وحان ذلك هو ان الحديث هو ما ذكره الرديفي في الصالحين بعد
انه مراد به بالنيابة ويرى مع حديثنا احدث عمر بن حنبله الخاق الروا حديثنا ابو كامل المحمدي في تفسيره من جواب
عن ابن حزم عن عطاء بن ارماس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الاذان من الراس حديثه في ابن حزم من محمد بن سليمان
الباقر بن بابويه كامل المحمدي بهذا مع هذا الاسناد والصحيح ينفقه رواته وانصاه انتهى ثم ذكره في الروا في
له ما في رواية ثارة من رواه واحاب ابو الحسن قوله وما ادرى ما الذي يقع من ان يكون فيه في ذلك حديث مسند
ومرسل اسس وهذا اكثر ما وقع للمحدثين يذكر في علوم الحديث والاصول ان الحكم المنفصل مع بؤنه منفرد لا يصح المرسل
بل تقويه ثم يراه في هذه مواضع يحلوه عليه فاحفظ ذلك ولا تقترن ليس ما فعلوه بشي ذكر ما يرد عليهم على بعض مثل
ما ذكرنا ما كان هذا ابو الحسن هذا فهم كثيرا ما يسهون على ذلك وانه علم قوله ولا يجوز الجمع على العامة التي هي المسند حواء
التكليف بالنسب على العامة وقد سمع كلام ابن القيم وهو الحق مع العديد واما مع الضعيف الاصل منه ساعدته في العلم
ولا بد من اقامه دليل واما الشافعية في شيء من الراس يحصل الواجب عليه في التكليف بالفضيلة كماله ايل مطلوب في التكليف
كما في الرضا قوله في قراءة السب الى اخره اعلم ان مع لا يستلزم من راسه وسنوح وكوبه ساعدته في طيب او انها تكون
عبرية والغرضه ههنا كونه الكلام في الظاهر مستلزم مطلقا لا كونه ولا دليل مع ذلك ان كان الما قبله لا يستلزم
غير اسم المسند فلهذا انقصت في الراس وان كان الما اكثر اسبى ذلك الفعل مع اسم المسند علما لفا حواء
النسب ولما هذه ما وجد الاحسن وهذا بالآخر وفيها مصداق وان على هذا واحد فان قلب دما الكثرة في ذلك في الاجل

لقد من الله علينا بخلقنا
وهدانا لهذا الدين
والله اعلم بالصواب

١
 لعل مولود وانه اعلم ان
 المستمن من حلي ربه علا
 المولود ليس دليل على حرمها
 الا هي الاصل في الفعل المثل
 الا كما في قوله في قوله
 حلال الا لا حلالا لمولود
 مثل الا في فعل الحنك
 من الا في شئ غيرها فكل
 الممنوع من حرمها فكل
 الحلاله احمد بن يحيى

[illegible]

59

[illegible]

الرسل انما هو الخلق والاكتساع حالان المخالف وقد شرح هذا الموضوع الامام غراند من الحسن رحمه الله وعروا منه
 بقوله ما هو الخلق السريه الله على بعض الوضوء كل خارج من السطون من غير فصل من رداء وغيره هكذا قاله لم يبق
 سوى من تلك الطواهر المدعاه الاكثرون صلى الله عليه واله وسلم الوضوء خارج من السطون وهذا الادله فيه لوجه انما اراد ان السعي
 لا يوصف به الداخل انما هو من الخارج ولا يلزم من هذا انهم كانوا يقيمونه في قوله صلى الله عليه واله وسلم انما اراد ان السعي
 على ان حدث الوضوء ما خرج من السطون بعد ولا ينافي ولا بعد من ذهب ما كذا هذا واسد اعلم قوله والى ان
 لشهوه او لا يوافقا كان الامام قدس سره رحمه الله اسعد ان يقع في ذلك خلاف مع ان السعي قوله سائر الامه الا ان
 فهو صريح في محضهم فضلا عن المظولات ان السعي لا يشهوه او لا قوله الثاني ان الظاهر يقتضيه لان احاديثه بعضها
 بعضها قد يهاجرت اسعد برهان عن مخرج من ان يملكه عيانه رحمه الله فيها قالت قال رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم من جاء به في رداء او قل في مذي فليغيره فليصا لم يبق على صلواته وهي ذلك لا محكم برأيه انما جاز
 الدارقطني وقال الحافظ من اجاب عن مخرج من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 والمحدث سيما مع عدم الخلاف المجلس فان اسعد برهان عن مخرج من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 يحتاج اليها مع الترجمة وسأهد هذا أكثره وليس له معارض من غير منه فثبت السعي احق من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 والله صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 صالح من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 الخ كما كان هو صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 منه وهو يجللانه فانه لا دليل عليه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 في نهاية القوة بل كفي اذا مخرج ولم العمل ذلك لظاهر ظاهر والشرع العبادات الخ كما كان هو صلى الله عليه واله وسلم
 قال قد مضى لنا الكلام في معنى السباح فمعنى الكلام عليه وهذا السطون من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 قوله الثالث ان اولئك من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 فقد احصى القويته معدان من الطاهر على ان الدرر ان السعي صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 فقال صدق انا صليت له وصره رواه احمد والترمذي وقال هو اصح شئ في هذا الباب قوله الرابع النوم الاحاديث
 واصحها في النوم مظنة النفس ومعنى هذا انما احلوا المظنه رواه بعد في العربية حال المصطفى صلى الله عليه واله وسلم
 ولما حال الحصر عليها في بعض الروايات انما الوضوء على مرام مصححا فهو كقوله انما الرائي السيد فلا يحتاج مع هذا الحال
 حصول طين الميئه الدرجه الثانيه عند المصلى اذ اليه يمكن معيونه من الارض مع ما روي احواله وهي التي فيها الدرجه
 الثالثه القاعه الممكن معيونه من الارض في بعض يومه ما لم يضر عدم الميئه الدرجه الثانيه المصلى الممكن معيونه
 فانه بعد من الميئه اذ المصلى على الصلح معيونه على الارض فهو اشد سعة من الخارج عنها وليس حال العاشر
 مدونهما يراهم الراعي ثم الساجد فلا يضر يومه الا مع طين السجده وهذا التفصيل يراهم عليه الاحاديث مع المناسبه
 العمل عليه والحاصل انه لا بد للمصلى من طين الميئه في المكان معيونه من الارض في بعض يومه ما لم يضر عدم الميئه الدرجه الثانيه المصلى الممكن معيونه
 ذكرنا العاشر لان الظن في بعض الروايات ان السعي صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 فهو العشر والى فان ذلك ومن ان السعي صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 طين السعي فان ذلك حصل الملك المعهود في السفر وحده ذلك اما يكون ذلك معهم خارج عن كون السعي مظنه فادا
 ثبت السعي كان كالمص على ما علم او بغير عدم الميئه فيه فيكون بعيدا وان لم يثبت معهم بعضا على الاصل وهو اداره
 الحكم على احوال مظنه الميئه وقد ذكرنا ذلك في كتابنا في غير هذا الموضع فليعلم ان السعي صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم من رداءه صلى الله عليه واله وسلم
 على الاصول انما اسدلوا بالاحتياط منطلون صلاه كل صاحب كبره فالدليل انهم من الدعوى اذ مع الخافه بعد
 الوضوء فليعلم ما لم يثبت من فادحه احصاء الاصول في بعض النسخ فاقوال الاجماع فليسا والاجماع ان صلى كل باس
 صحبه من هذه العله كثر في سائر العبادات مقصوده او منسبته لا مقصوده او الاحتياط فليسا فان قالوا

قد انشاها كالحق لا ينقض
الا لا ينقض ما لا ينقض
ما لا ينقض ما لا ينقض

۱۰۰

اعمالیہ

إماماً رباً الكثيره الخادته بعد الوضوء الاستغناء الاصرار لتلغا الفرق من الخادته والتقدمه اولاً لا يقوم
 فكثيره عمل عندك ولد الاصرار صاحبها المنزله من المراسم ومستحقاً للنفار عالم يتب وفيه شيء ابره وهوان
 هذا بما تشي لوصح على قول ابي في الوارنه من العطين وهو مرجوح او مردود وعند المصنف والمجهر وقد حققناه
 في العلم الشايع وهو وايدته واما الكذب والخبيثه وسلبها العيبه واذا المصنف كما في الارهاق علما يظهر لما قوله
 دللتها وعاليه المصنف ان سوفانها فانه بعد عن ابي الطعنه بالصرية والنداء علم قوله الاصرار على ان
 هذا من ذلك اذ وجه الاستغناء في الاول ان لم يكن كونه وان كان كغيره فلا يخص الاصرار مع عدم
 المعص صريح الكفاي ولا يبيح للمتح حاصل وحدوث ككثيره مع الاستغناء ولا يصغره مع الاصرار اخرج الدليل
 عن ابن عباس لا يحسنه في السرحم قوله علما يصرح بكثيره ما يرون مسدودون بعد الحديث على كثر
 الاصرار وهو اسد لا يصح الا انه يصغر الى ما مل وقد كان الاصرار نفسه معصيه وقد علما لا يصغره مع
 وجود الاصرار فالاصرار احد افراد المعاصي فليس يصغره فهو كغيره قوله التفهيمه في الصلح قد جمع
 الامام في هذه المسئلة من المردية والطهر احوالاً ما اسد لا لايم لاجتماع من لا دله لما قد شهد ما كغيره
 من المعصيات التي اساسها ككثيره هو الخطب فصل في ما لا يفسد قوله من اخرج المصنف
 في هذه المسئلة ان احاد المصنفه واحاد الامامات عمل بها مسفوره وفي مروي عن جابر بن ابي
 هريره وعبد الله بن عمر وسيد بن خالد وسعد بن ابوقاص وام جيبه وام سلمه وابن عباس وان
 عمر وعلي بن ابي طالب والعباس بن شير والسنيد ابى تركب ومعويه بن جبيره وقنصه وارضى بن عيسى
 واسمه هاجد بن سره صحح احمد والنور عنه حديث ام المؤمنين ام جيبه انها سبها وخرجها
 على ذنب جراه ومخالفة لقواعدهم اذا اعتدوا كثيرا من البقاء على امر المؤمنين كالنعمان بن شير
 الذي حمل مصنف عمان الى معويه وعمره ممر سكر الشام وما الى المعويه وكما لمغفره بن شعبه او حدث
 في الشقا وباب حديث عنه وصرح في الوصايا اننا فعل حدث المتحالفين يعني عمل ما ذكرناه في سياق
 كلامه وفيها روى من فعل المغيرة ما ينيف على كل ما يغتره معاوية عن الكوفة فكما وصل اليه
 قال مالي من امر الولايه شيء ولكن فاني كنت اتبع به امير المؤمنين اذ ردت يوطد الولايه بالخلافه
 لم يرد في طلب اهل العراق ولم يكن ذلك قبل من امر معويه فبسه لها وارده على جملة واحد في الطرقات قال
 المغيرة حين صار ما صار فاي شيء اعظم مما اراد به من حل حرمه عندهم واما ام جيبه فاما كلام المصنف
 فيها كما قال كذا العير يكره غيره وهو الرابع وليس لها ولا لاجد من معصيات المؤمنين عن قصه عائشة ك
 والقنينة وهو امره من عرض النساء واما ام المؤمنين المحضات المصوبات التي امره من الله ان يعرض
 في موضعين فلم يكن من كلفها ان يسترها به وبمشتى في حرم معويه ولا ان يرتقي سترها او امرها وما يدرها
 منه او يطع رحمه ولا حرج الامام جميع السواد جمع من بعد عن امر المؤمنين معذور الى الاحراج من بعد
 من اهل الكليفه بالفعال كسعد واباسه وارضى بن عمر وسيد بن جبير وغيرهم ممن احاديثهم في كل باب لا
 سكرها المصنف ولا غيره ما كان الامام خذ برأى فعل هذا والباي حديث بصره ومروان وان كان من ستر
 الخليفة وما اسر كل ثمنه فذهب عوده اليه بعد ذلك واحد الحديث عنها بعد واسطه مروان
 وما بعد ان سعى ليعزوه مع اما منه في العلم بقواه في العمل بآلة شرطى ورواية مروان على عمل
 ذلك المقام وما سبه الشريف وحذرهم ان يظهر عليه وصيه الكذب لرب امكان كشفه لمراجعه
 سره مع من الكذب كما سمع الاسفين ذكره وكفره حين اله ملك الردم فوصل يد كعبه اليه في الاحاد
 الاخره من المحدثين على ذلك الا انها من مراكز العصبه محض لها اهل النوف والنق انظارها في
 جميع هذه المعصيه نعم وقد رجم بعضهم ان حدثت ظلم على موضح لانه كان من عماله المحدث
 السوي ودكت في اوان المحدثه والاحادث الاخر ما خزه لان ام جيبه كانت في الحثه وعائشه

الوصايا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

العقل منها

[illegible][illegible][illegible]

وبحث المسئلة ان قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطفوا واعطوا على ذكر الوضوء من قانون عطف مثله ان يصير وضع المعطوف مع
 المعطوف عليه فلو قال ادقم الى الصلوة وكن جنبا فاطفوا وان لم تكون جنبا فامتنعوا وحوكمي ملازم الجمع بينهما بل كانت
 العسل عطفيا فكذلك ههنا موطنه انه قابل من ثلاث حالات هي حالة الوضوء وحالة العمل وحالة السجود وعلم انه
 لم يرد الجمع في احكامها وسأله ان يقول انك ترك الحجاب وان كان مضمونا عليك الرجوع وان قلت هل لا مرس فلازم المسألة
 فان الظاهر عدم الزام الجمع انك اذا لم تكن في ذلك وانما تملكه على انه علة وان لم يرد الوضوء بعد العمل بل يلزم منها الاقتصار
 فلازم يكن فيه الا ذلك لكن لا يلزم حكومه للتعليم والبيان كيف وقد صرح بالنفي عاينه فمارواه احمد واصحاب السنن
 هذا هو الكتاب والسنة **قوله** وقصص والذين جحدوا الارض حتى قالوا لا اريد والظرفي والمخيطي والجمع والصلب
 المعدي من حيث انهم سر قوما اذا اقبل المراه من حجبها بعض شعرها ناصا وعلمه خطي اشياء وان
 اعلمت من الغفارة صبب الماء على اسبابها وعصيته **قوله** وعمل الميتة حتى يكلام الحديث فيه انه معمول به ووجهه
 بعض اعله بالوقت وطرقه متكثرة حتى عرف المأزوم انه قد خرج من بيانه وعشرين طريقا وقال الله هي قد فعل الغفارة
 اجازت دون هذا وقالوا ارفع مقدمه على الوقت وهو كقولنا لكل الحديث ما راوا من يقول ذلك مع نصهم عدمهم
 ارفع كما يقال في زيادة الحديث ما لم يتبع مناهج اجماع المجلس وبعد حفظ من زاد وسببان غيره فدل ابطال من حجب الحديث
 واذا زاد فيه صحته من حيث وعده وفي الحديث الذي ما يجرده المص لم يمنع به فيكون فيه اليقين فضلا عن المعارضة مع ان قوله
 خلافه على العجب حدثت السماوات خمس حركات ووجهها انك لو رخصت اسفله لم سأل الصالح ان يدرك انه يوم بارد وهي

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

واما في هذا الموضع فانه قد وجد في بعض النسخ
 ان هذا الموضع قد وجد في بعض النسخ
 واما في هذا الموضع فانه قد وجد في بعض النسخ
 ان هذا الموضع قد وجد في بعض النسخ
 واما في هذا الموضع فانه قد وجد في بعض النسخ
 ان هذا الموضع قد وجد في بعض النسخ

[illegible]

دم غسلا خالص طري
الاحلا فم يد

[illegible]

[illegible]

بعد قسوطه لانه صلى الصلوة في وقتها والعجب من المصنف انه لو حمل الحديث على ما روى لم يحد في الامامية
 ومن حرم تحريم الجمع لعذر من روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله في معرض الاحتياج في الصلاة عليه وآله لم يصل صلوة لعذر
 وقتها الا انما استثنى صلوة جمع التمتع عليها وقد كان اشتد الناس ملل من رسول الله صلى الله عليه وآله فلهذا كان
 بعض الصحابة يلبسوا ثوبين من ثياب الصلاة في صلاة واحدة من اهل البيت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكتفوا بكون ذلك
 حصصه صلى الله عليه وآله في ثوبين بل لا يلبس ذلك ولم يجعل ذلك الاقرب الا في ما قال اذ كان على ان يفتح سواد ي ابي صبيح في التخصيص
 وشهد لما قال فعل في عذر هو اشتد الناس تأييد رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 من حاله حتى كان يركب في ثوبين والشعب ما عذر في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 بعذر في ثوبين حتى تنفذ في عذر في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 العتق او بالاصحبه هكذا كان صلى الله عليه وآله في ثوبين بعد قول صاحبه لا الصلوة لا الصلوة وهو يقول
 الصلوة اما كن يا ابا عبد الله الترمذي وصححه البخاري ومسلم وابو داود والبيهقي في المصنف والخرج جرجر بعد ما خرج
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 والخرج جرجر ان عليا عليه السلام كان اذا سافر سار بعد ما عرّب الشمس حتى كان ان يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 بغيره في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 البخاري لعذر من دخل من غير المصلي في الصلاة في وقت واحد وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 في ذلك الوقت المجدد وجوب تركه فيها حرام ولما سمي النبي صلى الله عليه وآله في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 موقفا ودخول وقت الاخر لم يفسد في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 كما دخل رمضان وسمى صلى الله عليه وآله في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الى ما عليه الكراهة بقوله حيا اياك يا رب الشمس في راسها في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 لا رصاها الا ما كان صلى الله عليه وآله في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 كبره جدا فان ثبت في المصلي بعد ما مضى في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 والمعتبر فيها مقادير حرج كما ذكرت بل لو صلا في الوقت في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الاسفار في الثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 او ما طلعت يعني حتى فرغ منها في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 من العصر في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 والشمس حية وكذلك في كلام غيره صلى الله عليه وآله في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 على صور الشمس وهو امر معروف في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الوقت فان ثبت في الصلاة في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الاتحاد بين او كثره كما روى في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 بعد الاضطرار فانه وقت كراهة للثوبين في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الجمع بين صلاتين في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 نفسه في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 بعد الحرج في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 لا جمع في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الواسطة **باب** الفضل في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك
 الساجدة والنام في ثوبين في صلاة واحدة وفي انساب فرسند لم يركب في ثوبين في صلاة واحدة ولم يكتفوا بكون ذلك

[illegible]

وذلك خبر صحيح والصلوة وغيرها والخمس غير محرم في غير الصلوة بخلاف فيه فيها مطلقا لا سيما مع العذر وإنما الخبر خلاف وجه
الصلابة والطاهر أن الفقهاء باحوزوا الصلوة فيه لا يحرزونه الصلوة في العصب وهذا محرم مثله ولد المحررة أحمد
هذا لأنه لا يحرم الصلوة بالعصب وليت شعري لم لم يردوا هذه العباس فلا يحرم الخبر إلا مع الجحالة فإن قالوا الصلوة حقة
العدم فلما ذكره في الجنتين فقط وهو ميسر في كثير من أحوال كثير من الناس فإن الرميتم ذلك وحسنتم به على ما أحاطوا به من العلم
علة له الباطن طريق ملتزم مع السنة والله ناقد

[illegible]

[illegible]

الأعراف

[illegible]

بلغ

الفصل الأول

3

دھرم پور

فانما جعله على هذا الوجه
على ما كانت لاجل الانبياء
من انما جعله على هذا الوجه

[illegible]

وَقَدْ رَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ
يَبْتَغُونَ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ
يَبْتَغُونَ
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ
يَبْتَغُونَ

اعلى الامير في دري جيل

وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِمْ دَعْلٌ

[illegible][illegible]

پیشروان

[illegible]

واليعلم

[illegible]

الخط

1

7

عَلَى سَهْلِ الْأَرْضِ

[illegible]

[illegible]

سید زین

[illegible]

لی معنی الاطالع
مختصر

رابع

في

فی الدی الحرم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ab

مع

هذا القول لا يطالب بالوجه لانه على اصل الوضع والمطالب من جعل البعض كالكل وقد عرفت ان المقام لم يدل على ذلك
ولم ير لها الا في الكسر ولا في السراية الا ان لا دلالة لم تقصص وهذا المنوع فان لا دلالة له لم يناول بحصصها الا ان كل
لو ادعى انها ما دلت على جعلها من البعض كما كان مورد دعوى الصادق جها من الحصة والمجاز واكثرهم لا يقول به **قوله**
وهو العرفي عند وجه قوله ما مضى ان الكلام يتناول ما هو على ما لا الا لا يملك الحكم على كل من شئ ما به الحق حين يتم الكلام فمما استثنى
اسم فلم يصرح بقوله **قوله** وقد عرفت من نسخها حال العشرة بعد منها بل بعد بعد انوارت **قوله** كان كسر جمل ان كل
هذا متضمنا من قولنا النظم العرفي من وجه واحد فيه والعرفي انما هي بالمعنى فلا يصح ما ذكره في التشبيه ولا في التشبيه به
قوله ولا بد من دلالة على ما في الصفة والابن اذ كان معتبرا شرطا ولا يفي عنه ولا من فهو منه اذ لا راد له وانما
هنا ما لم يعلم على تركه مربية وهو في الخاص شرط وهو ما لا يوجب كسر **قوله** قلت وفيه نظر لعدم ريبه انه لا يقع اذ لا يرفع
براس الشهور وفيه بعد شرطه ولا وجه لوجه بعد **قوله** والتحجيس والبدور والساقي بعد واحد هكذا هنا وقد عرفت منها
ان لا يارب حال ويدخله البدور معي بدل الطلاق ولا يصح التحجيس وهو مني وقع عليك الطلاق فان طلاق قبله فلا يارب حرة
على هذا الفرق هنا في حركته حيث قال قلت اما مع عدم الشرط فلا وحال كل كلمة انه مع الشرط لا يصح لانه لم يرم منه بعد مر
المشروط على الشرط وحصل المعنى هذا اسم التحجيس ومع عدم الشرط يصح قال لانه مثل لو كره طلاق قبله لم يصرح ولا يشك
في صحة ذلك وان لم يخطئ النظر في هذا المسئلة اذا هي من المعاطاة التي يستعملها اهل الانظار والتحجيس وانما الكشف لك
بطلانها مع الشرط مع عدم الكلام قصير اذ لا بد منه كان دينا فالما اصحابه سمعوا الخاضع وقد عرفت عليك جها ان
في ريب ان ما عرفت وتحقيقه ان الطلاق الموصوف بالقبليته متناقض واجتماع النقيضين محال في نفسه فلا يدخل تحت قدره
قادر ببيان انه يلزم من وجود الطلاق الاول عدم الاخر ومن عدم الاخر عدم الاول فقدر لم يصرح في قوله لا بد منه بوجه
عدم الاخر وهو من الخاصية لا من عدمه بل من عدمه **قوله** جعل اجتماع النقيضين هو معنى ترك الطلاق الموصوف بالاخر
والعدم وان دمج وبالنسبة بين اوجهه عليك دعا على الحال البطل ودور في البحث من ضرورة الدرس ان يترك حاله من لم
تطابق مع جها طلاق ولا يصح ما عرفت فيه لانه حصل شرط الجميع مطلقا واحدة ونسبا هذه المسئلة في كتاب طلاق
نفسه الى امر سيج قال العرفي على قوله الرافعي انه وجب في بعض العالم ان من ذهب من ريب ان لا يقع الطلاق في
المسئلة الشريكة قال العرفي في الاصل له عربيته ولا عمنه فبقية قال الدارطني كان امر سيج ماحلا فاضلا ولا ما اجرت
في كلام من مسئلة الدرس في الطلاق وهذا من الدارطني جعل على انه لم سبق ان سيج الى ذلك قلت ذلك ان قول جامع من
التشبيه ان ذلك في النص او مقتضا البطلان يصح والذي دفع في النص قول النجاشي من لو ان الرجل الشقيقتين باين
لا فيه الميت ثبت تشبيهه ولم يثبت لانه لو ثبت خرج المخرجين ان يكونه فاربا ولو لم يكن في تألم فعل اقرار بوريث
لختم بوريث الابن بعض الى عدم بوريثه ففنا فط واحد امر سيج من هذه النص مسئلة الطلاق المذكور ولم يصح بطلانها
قد ورد ولا صيد انتهى **باب الثاني والرحمى** **قوله** ولا يصح فيها الا شهادته على ما عليه في قوله لم يصح بطلانها
ولم يذكره فقال استعمل ذكره بالابن الكريم وما كل حكم ذكر في الكتاب او في السنة مستوفى جرح ما عليه في كل ما ورد
مركب او سنة او حكم يحصل المسكوبة عند عاص على موافق في بعض فيما ورجع الامر الى الشهاد الى الامساك في حاله العرب
والوضح وارجاعه الى العراق وجده في غاية المعجزة المعجزة كذا هو الظاهر بل هو عائد الى الاخذ بالامر لانه محال
لفظ او الصواب ان يقول الى العراق لانه المذكور في سورة الطلاق التي فيها الامر الى الشهاد ولقطة العاص في سورة البقرة
والسورة الامر الى الشهاد **قوله** ما لم يعتزل الخاضع جميع بينا بغيره بقباس الى لانه وهو على ما نصه البعض امر ان
حل الوطى من المخلقة وانقضاء هذه المخلقة وقد جعل الله سبحانه ما يحرم الوطى هو الظاهر من قوله في العدة مثله واما وضع
الحبل فهو الهاء نفسه ولا دليل على الاختصاص فيه وحاصل النقض على الوضع مناس في جامع فلهذا من كانه قال على
قادر صهرت فان من حيث امركم انه كان المعنى هنا فاد الطهر حل بهذا الادراج وحاصله اثبات العظمه على ان لانه
كما ثبت على كرم كرم وجهه الاعتقال من الاكسال ما صا على هذه البراء وقد يقال ان من فتنه عند الحكماء هو استطاع الخاضع
وهو حقيق بالنسبة او ما وجوب الاعتقال له لحوار الوطى حكيف مستقل قد حقق ان القطع به ونه دليل في ذلك

२३

معلم

۲۷

عليها

ادلاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
دليلنا إلى الحق والهدى
والنور في كل غم وحزن
والمخرج من كل ضيق وكرب
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
دليلنا إلى الحق والهدى
والنور في كل غم وحزن
والمخرج من كل ضيق وكرب
والله اعلم بالصواب

وإذا فارت السلف العقبة نصر محمد الكائن فالهناك سلفا نصره انما القيد انما القيد كالقول ان كنت كذا بعد
بغير ان كذا ثم نصره الركوب فان الاذن يثبت **والشبهة** ثوبه الخلاف قد ينشأ على نحو ذلك ان لم يكن في غير الموضع خلاف عطا
في هذه على اخذه بخلافه وما لا يخصه ما عده شبهة من مسائل ح وغيره ولم يلزم المصمم ذلك كما سلك في وجه الرأى وما هو عليه
وغيره في الاراء في سقوط الحد الجليل وقد قال هذا لا يسع دعواه الجليل اصلا كما مرحت قال فلما جالسه على ذلك ههنا لم يرد الحكم
بعد الحد انما اذ قوة الشبهة بالخلاف وان لم يعلم عليها **فصل** في طرح من الرهنية **والاثر** انما الرهنية على الرهن بخلافه
لا يصلح سعيان بعد ان في الحال وعلى الاثر لا موقوف بعد الاثبات **كتاب الغاربية** **والاثر** هو السند يرد وسد عتق
والنقل مع مروده به ناله في التحقيق وسلمه يحدث وما يورده عاربه ولعله حدث المصمم وانه الحديث هكذا وما ساد هذا في غير
الكلامة وفيه **عنا** **لما** قوله صلى الله عليه وسلم في السر على السر غير العقل صحت اخرجها الدارمي في النسخة من غير وجهه **فصل**
وقد على سر في لفظه السر على السوء غير العقل صحت ولا على السر غير العقل صحت **القول** صلى الله عليه وسلم في السر على السر
عنه في موضع هذا الحديث على الصحيح ولا راء صرح بالان الدارمي الا منه ايضا وانما ما اخبر حرم في ذلك **والاثر** **باسم** ٥

• ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ •

انما كلامنا هل صحتها لو ثبتت بعد حذايه وليس الفرق بين المصنوع وغير المصنوع الا هذا واما الخط فمشرك وهو الذي يصنع على عمل
يهداه من الحسن كما يهداه من سوء فمن قال هو اسلك له صانع بعد راداه الخ **قوله** لما حذر صونان واليه صلي الله عليه وسلم علم ما به
مصنونه يعملان ذلك سائر العربيه وهما الصنعه المسماة بالوصفه وحمل اليها التي لم يخصصه التعيين وهذا لا يظهر لا بعد
ما سبق ولا بعد كونه ثم ظاهر ذلك ان المعنى عاربه فتم صياها لك فكون من غير الفعل بحمل اليه ثم وحمل اليه ثم على العمل لان
بذلك لو عذب ولا لا لا يظهر لانه من قوله تعالى حكاه وانه لم يعم وعبر ذلك من ظهور الصنات والاسماء السوء فلهذا ما سلكه صلي الله عليه
والله يعلم واما حديث ان خطا بعض أهل النبي صلى الله عليه وسلم اسما فرفضه فصعها فصحها له رسول النبي صلى الله عليه وسلم
لحججه الطرائق في الاوسط قال العسقلاني في رد المحتار في شرح منعه من ذلك صلي الله عليه وسلم لان ذلك صلي الله
عليه وسلم لم يرد وجه التورم المستعجل بل من كرام الاطلاق صلي الله عليه وسلم والى ذلك ولا شك وحسن سبله لانه من كراماته المعروفة ولا
خلفه التي باطل المص **قوله** فان الخصاله حار شيخه والخلان اعظم الا يريد ان الوالي عمن ذلك **قوله** والفرق في هذه الظاهر
ان هذه المعروف خاصه صيب فلا عذر به فيجب **قوله** كان يمسأ كشرطه هذا اعطاهم فلا يكون نظيما **قوله** ولا يرجع من طلبها
سوجه ما لا يستغنى او اعلم بان القبح الرجوع فيه صلي الله عليه وسلم وليس عروضا وكان وجه قولك منع الرجوع في الوقته هو انه
صون الفرض واما انبات الرجوع والزام الارش وان كان عليه الاكثر فمما لا يرجع مستغنى او عذر على ما ذكرنا ما وجهها به
ولا يرد في هذا العلم **قوله** وادرجع في المطلقه الى اخذ العرف حكيمهم المسحور احد الارش او القيد او الزرع بالوجه وحكم
ش المعنى في الاخذ بالقيد واختارهم للمعنى في ذلك الصور **قوله** ان يجرى ثم يرجع الى العمل والاداء المص ما ذكرنا عدل انما ليس
له مستند الا مجرد الرأي فهو من عمل المصالح المرسله **قوله** ان الحق لا يست تاليه وجهه دعائهم ان السدادا يست حسا على العين
والعين مخصصه بحديثه وسبب التمسك بالادله من دليل وسبب التمسك بالحق لا يكون الا تبعا لسببها على العمل **قوله** العلم
فلا بد للرجوع في الحكم ولما تم كذا في الاذن بالامساك والتعدي بالاولاد ولا يرجع الاستعداد فلا فرق بين الناس
كذلك **قوله** من كذا **قوله** الحيات **قوله** في الاول والعقيد صلي الله عليه وسلم في البيع النقص هذا سبله **قوله** ولا سيما
فيما انقص الاصل لعدم لزوم القبول في البريات والعصر نوع من الغنول في عدم الفرق بينها وبين الصده وكذلك لا فرق
بينما في عدم لزوم انقص لخصوص الملك وكذلك التبر والعارة وكهول والعنا من المعاد صها سبب العنا في معنى الكتاب
العقب او ما عرفه معامه واسم العقبه لا سيما بعد انقص وقد شرب في الجملة وهو مراد المص في احواله حيث
الراجح في عينه وحدث ان يكون ليس صحيحه لانه قول مجتهد والهديه كذلك والسر في الجمع القول بمعنى الملقى في
الاما والرد ما عدا عن احواله ذلك مانع يكون الموهوبه له المقتضى عليه وكذا ذكر لم يحسن فلفظ وهذا في النكاح
من ذلك واد كان الملك يحصل في المعاد صه بدون منصرفه الى ولا في نحو العقبه مما سبلها وحقه **قوله** فافهم

3

2

12

هل و دكدهم

انتم تعرفون ان النصارى الذين هم في الجحيم هم الذين
انتموا الى المسيح الذي مات من اجلهم

الحمد لله الذي
 جعل العلم نوراً
 يضيء به السالكين

[illegible]

مع الامانة والعدل
 الى الله تعالى
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 في مدينة القاهرة
 في دار العدل
 في دار العدل
 في دار العدل

لا يوجد

[illegible]

七

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

مبارک

[illegible]

وعدا

[illegible]


المكتبة الوطنية - القاهرة

الوحدة الثانية

[illegible]

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

[illegible]

انما هذه الاماكن السابعة فيه بعد السبعة واحدة هاتان السبع المستكملت حال المرض عقب مرضه ما فيه ثم ما في الآخر بقوله الفصل
ما فيه ولا شك ان الاصل فيهما من جهة واحدة احدا الامر مستند حارج عنهما دون الاخرى سواء في البراءة او في المرض او في وجوب
منه او في الورود فيه فانه يخلو في ما ذكرنا وفي مسائل الحق كما ذكرنا في المسئلة **قوله** دخل الحلق في المنطقة والكروحة الاقرب ما على ما هو له لا معنى
لبينة صاحب الهندسة **قوله** ودرجته على الاطلاق قال في شرح الحكم بعدم نزاع لانه في كل فرع واما ان لا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر
ان الحكم في نزاع **قوله** دخل شاهد وعين المظن الاضاح طاحنه كذلك انهم الى اثبات وشهادتها اولاد عشر منها في سلم
الحاكم والصلح المسمى بالحدود او ان يكون في سبيل واحد والى في سبيل واحد والى في سبيل واحد والى في سبيل واحد والى في سبيل واحد والى في سبيل واحد
فيه واشتق شئ مما عليه ما فيه من ماض من قوله على المسئلة ثم ما ذكرنا في الاصل ولا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر
ما يصح اخر احكامها شاهد والعين هي هذه اذ لا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر ولا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر
على سبيل ما انما عليه قد علمنا كانت هذه المسئلة على سبيل ما انما عليه قد علمنا كانت هذه المسئلة على سبيل ما انما عليه قد علمنا كانت هذه المسئلة
التي لا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر ولا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر ولا يفرق بين ذوق ورائحة في العمل الطاهر
الاس او اكثر منهم سبيل العمل بالبرهان لان الانبياء يحرمون عملها بحسب ما يحصل منهم من قوة الحامل والهاون بالانذار لم يعمهم السامه
مطلقا فتم بينان عام شاهد من وقته عند ايمان اللغات في مقام السهو للحكم خاصة بذلك الخلق وذكرنا في المسئلة في المسئلة في المسئلة
والحق في مقبضه اراد به ما يسيو به العباس بعدم الفارق والعباس في معنى الاصل كذا في هذه النوازل واما ان الحكم في المسئلة في المسئلة
مطلقة لا يحسن شئ دون شئ فلا حاجة الى الاصل ودرج وما في بعض الروايات ان ذلك يقع في النوازل لا يمنع غيره اذ يقع في بعض
عليه المطلق والعام لا يقع ما عداه وان حار من ان العبادي ما يشهد بالخصوص لم يعمرنا حاشا في ذوق الفعل المسمى من بعض السامه
والعين اذ الفعل لا يعمر من جهة ولا يخصها من جهة العبادي اجزاء منه فلا يعمر ما كانا بينا في الاصل **قوله** اذ في العبادي ولا
فيه ذلك قبل لم يكرها وما في رايه لا يوجب انما كان ذلك في النوازل انما هي من العبادي فعلى هذا يقتضي الشاهد واليدين في كل شئ لا يفرق
والعلم كالاجماع على الجيد والعناصر ان ثبت وانما سائر حقوق الله تعالى كما يقتضى والوقت لا لا يصل اليه مسا والغير ولو كان حاشا
الاجماع انما هو ما ذكره المم من قوله صلوات الله عليه ورحمته في الشهادته لم يعمر من جهة ولا يخصها من جهة العبادي اجزاء منه فلا يعمر ما كانا بينا في الاصل
او طار في ذلك الاجماع ان ثبت لا يقتضي من جهة مستند ما علم به في المسئلة **قوله** في العبادي على كل مسكر ولو لم يعمر من جهة ولا
لا حاجة الى هذه العارضة لان كون النبي على المسكر لا يعمر من جهة مستند ما علم به في المسئلة مع عدم البيه فاذ وجدت البيه في العبادي
بعد ما لم يفرقها اذ ما فيه ان المسكر اذا ما عليه فهو لا يفرق ان يودي الذي عليه هذه النوازل في قوله ما هو حاشا في ذوق الفعل المسمى من بعض السامه
وفي المسكر النبي ولعله لما اراد البيه العادله حرم من العمل بالعاص لا يعمر من جهة مستند ما علم به في المسئلة **قوله** في العبادي على كل مسكر ولو لم يعمر من جهة ولا
ان في قوله على كل مسكر من العمل بالعاص لا يعمر من جهة مستند ما علم به في المسئلة **قوله** في العبادي على كل مسكر ولو لم يعمر من جهة ولا
وهو سلطان حاشا في كل مسكر من العمل بالعاص لا يعمر من جهة مستند ما علم به في المسئلة **قوله** في العبادي على كل مسكر ولو لم يعمر من جهة ولا
على القطع لا يفرق بين المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة لا يفرق بين المسئلة
حاشا فيمنه من جهة مستند ما علم به في المسئلة **قوله** في العبادي على كل مسكر ولو لم يعمر من جهة ولا
وان كان له طريق الى القطع لا يفرق بين المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة
معنى عينه ما له شئ بحسب علمي ورحمته بالخبر ورواه قال الكلام الى ان يحصل العاصي من واحد على ما خلقه الله اذ اخرج من الاخر القدر المستفاد
بعد اذ لم يفرق بين المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة
او بواسطة وما لم يفرق بين المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة
كل يخلو الخلف اما اذ يخلو الخلف في ما يفرق بين المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة
ويخلو الخلف في كل دعوى من دعوى الاعات والمحق حاشا في احد اذ العاصي ما له الدعوى لا التي هي في دعوى من دعوى
حكم الدعوى بحسب هذه المسئلة **قوله** وانه يفرق بين المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة
واضح في قوله ما ذكره ما علم به في المسئلة حاشا لان الذي يخلو على القطع ان كان له طريق الى القطع ويطبق قوله ما علم به في المسئلة
على سبيل ما انما عليه قد علمنا كانت هذه المسئلة على سبيل ما انما عليه قد علمنا كانت هذه المسئلة

105

وخرج العبد بذلك من مال المصالح وانما انك وعرض من الحيازة العناء وليس من العلف السرمي وينفذ له من خلف المصالح
 ان يصيب ولا ينفق الى العول به ولا ينفق بذلك الخلف وهو من حسن الصالح المستطاع المهاد من المصالح وكره **بول** وادارت
 الدين المردود والبيع الموكد كذا هو مردوده يقول على امره طين ما لك الا ذلك فهو مقتضى المردود حتى يرد لها المدعى
 عليه فكان له عير ما ذكر لان الشيء في الحديث اعم من ان يكون واسطة المردودون ذلك وانما الموكد فلان الحديث في قوله ان تقول
 لا امر نشي بوجه الحكم لا ينفق شيء من ريشه المذبح ودين للمدعى عليه هذا استدلاله اذ انما السرمي لا ينفق له من
 دليل ولم يعمد وخلص من ومنه جعل القول سايرا للمجهدين ودعوى المص ان يضيف لوجه له وقد كسر ذلك في هذا الكتاب
 في عير محله وقد ينفق عليه مراد وقد اقر المص في كتابها مع التا شهد المص انما هي المودة فوجب ميسر قصص
 والقول اخرج اربابا من حديث عمر بن الخطاب عريه اذ ادعت المرأة طلاقا ورجعها فأتى ذلك شاهد عدل اسلمت
 ردها فانما ينفق بطلت سهامه والشاهد وان كل من كره لغيره صاحب احوال مطلق **كتاب الاقرار بوجه** ومن
 الجبر في قوله ولا اسلم الا لاؤن والصرح قد منع هذا الخبر اذ يعرف حذائق المصير وشدة المبالاة كصاحبه لما جبر وبول المص
 البيع والشرا كالما ومع ذلك المادلات وسائر ما يحتاج اليها من الحيات سلما في العورات في انما يجوز بعد الاقرار بغير مبالاة
 الاذن كالوكيل **بول** سلما في انما فاضرها هذا هو الصواب وانما يصح الوصية لتوارث **بول** طلب التهم من تفرقة في الصلح لا المال هذا
 بعد كل علم اذ الاقرار على السبب فلا يصح ما يوجب المصالح ولا المال وكل ما اقر على الغير لا يصح ما اردت مثلا فلا يمكن بيع منه
 الكف ما يصح منه الاسلام هو كما لو قيل نعم اذ اهلك ما لا كذا في الاقرار ما يتعلق به اذ لا يصح منه على السيد **بول** لا يصح لئلا
 وهو في وجهه انه لا يرد ولا يعود للغير فبقي ملكه له ولا يخرج المال الى غير ما ك نصرت المال ودار المردود مدعي عليه ولا يقبل
بول ولا يصح عليه فلا يصح اذ انما هذا الجبر صعبا وكرهه لذلك هو الحق لان الاقرار على الغير لا يصح وهو امانة والمقتد
 ما ذكره اخر اذ هو وان الاقرار بغير مبالاة من اذن خاص والبول في الاذن الخاص بذلك ايضا نظرا لاذن ليس اقرار
 وادار الوكيل حسبه لا يخرج من كونه اقرارا على الغير فسامل واما من اقر بما في الغير بها اليه فلا فرق فيه من الوكيل وغيره **بول**
 ولا يصح اقرار السيد في الرخايات الوجه منه انه اقرار على الغير لا على المصالح الموصية واما قول عمر بن الخطاب في دعوى الوفاء
 من ملك الدعاوي وكذا كذا الا ان لا من مستند عدم الوجدان ثم احبها فلا يلزم انما كسار الاصح وان لا يثبت كرهه لالا يجره
 فاعبه كرهه ايراده هم لاسانه سماه الكتاب **بول** اذ الاقرار بمتوجه الى جميع المصالح يعني ارض بعد تالمه فكانه مال مطلق للمردود
 من الدين بكل حصه كذا لا يلزمه الا ما يخرج على بعد ارضه واما ما جعله خصصهم باقرار على الغير فلا يصح **بول** واما اقرار العبد
 لمصنعه من ماله ملكا العبد صحيح الاقرار به وسرع عليه محصوره واما العبد بطل حقه فيه معط لا على العبد واما
 راد العبد فيحتمل انه يبطل حتى يبيد لان اصل المالك له وجه صرف سبه في علية ويحتمل ان لا يبطله لانه على الاقرار من
 المردوبت حتى السيد بغير رتب حار حتى يبيد المصير فلا يبطل راد العبد حتى السيد كما عكس بعد علم **بول** به ايراد بالسؤال
 عدم الرد يعني ان العبد ليس بشرط كرهه الى ليس الوصي من المصير الا ما ينفق الصغير لا ما يجره فلا يصح رده لانه من ماله
بول حصص لا يقبل بغيره الذي في كتبهم انما في اقرار بدين واما ما ذكر المص في ماله من المصير لا يملك والمردود ومنه
 ما ثبت في الذمة عموم وخصوص من وجه اذ قد يكون عاصيا لذمه وقد يثبت العبي في الذمة كالمهر عديم وعندهم
 فلم يطاق المقتل وما علق به **بول** ومن قال على مال اكثر اذ عظم التورم مرصا بانهم لا يملك احد اجماع الصفة
 الوضع لا ينفق اذ لا ينفق الى العرف بعد واحد اذ اعتبره الشارع في بعض الاحكام وقد سلكوا هذا المصير في بعض كذا
 معصهم بوث عشر ايام فيجب عليه العطر وانما الاذن العشوي اعتبر من اجل الظاهر والواقع هو على عبد المالك
 رده وكذا لا ابر العبد الاعتناء من لان الاحكام اصير ملكا ماضيه والوضع في الاصل لا يملكه من ماله هذا هو الذي لا ينفق وكذا
 يكون عير ما كذا فلا يعتبر الاحكام التي ينفق عليها كذا لا يعتبر بعضا بعضا ماله بل على اسرار عبد المالك وادار ما
 ينفق بها على العرف ولا كذا في اختلاف الاعراف فالعظم عند العبد ان ينفق من ماله ملكا لا يملكه الا على العرف اذ اكثره امره
 العرف فيهم فلم يولد كل بغيره واما علم **بول** واما كرهه مالاراهه الا كالماله الا على العرف اذ اكثره امره
 ولما مات دخل في عساره وانما لا يصح ان يملك للملح بعد وادخل في كرهه ولا يملك الاخره ما يكرهه

5

۱۱۲۳

وَالسَّامِعُ لِلدَّاءِ سَمًا وَعَلَى
حَالِي يَدِي عَلَى كُلِّ حَالٍ سَاهِي

حکمران لاکھ

والسائر

وضع المراجع

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث
بجامعة القاهرة

الموقف

[illegible]

۴۸۳

مع عدم الامام في ذلك فادام الناس اماما كان نصر العاصي الذي كسبه في المصالح العامة لئلا يلزم صار اولئك
بكمه ووزنهم وبما قضته يكون مفيدة بحضرة مقلدا وشرعا **قوله** ولا يصح توليته من سلطان جابر اذا كان العرف يحصل المعصية
الشريعية كان غايه سلطان الجابر ان يكون كركوكه حيوانا مسلح به المقصود وكذلك جابر ونفسه فان فرضه فذلك مفيد كان مفيد
حرف الى ان يكرهه على فعله ممكن او كره حرف كان كره حرف مع سائر التوليع ولا يعود ذلك على اصل الجوان فانه انما يتلوا في طاعة
الله وبعضه في معصيته وليس الاولى مرجحة لتمام ان يكون على جهة طاعة بل يكون على جهة الاستعانة به والاهل بالناس وتعمل من
قوى مرجحة الامور والاعاصيه مع حرمهم على ان منهم ما ذكرنا ومن معصية والورع والعواضف والعالية وقدمتهم
كما قال شيخنا وقد قيل لبي لا امر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنه الجور والافتقار والحق الجور اذ هو ان يبينوا اسما اذ ارادوا
على هذا الجور لما مضى وهذا الذي حرمناه هو ما قاله الامام في اخر هذا الكلام **قوله** الثالث العدد اجابا في ذلك مركب الخفية
وهو المبدأ اول ما لفظه كتاب النصا اهل السنة **قوله** والاعاقل اهل الخصا كما هو اهل السجادة ومن سجد للجنين ما لفظه **قوله** وحق
الاعاقل اختلفت الرداءات في علمه العاقل العاقل والاصح انه يصح التعقيب ولا يسل بالاعتقائهم وفي الوفاة وهو المذهب
مؤيده وما سمعنا في الخفية مركب الناس ولا طعننا لهم هذا ولا نعلم عدمه فادعوا الاجماع وكتاب الربيعي مؤيدوا هذا المذهب
الى الاصح مع ما كان فعل المذهب **قوله** قلنا في العمل والحق ما حصل ان دليل التعقيب اعاد على ان يجب العمل بالكتاب والسنه
والاستسكان بهما في غير ذلك فله طرق هي صحت الطرق على معرفه الدليل من الدليل لانه لا طريق له سواء نظر الى الحالة الراهبه
ولا مردود على الحق في عينه من الكتاب الف الخاصة والاصل المنع يجوز ولا يفتق ما سلكه في علم ولم يفتق وقد اختلفت الاصول
العمل ولم يصيب صاحب التعقيب والمفتي من العاصي وكل منهما على الحكم الشرعي كذا قالوا في عدم معصية ما يجب والمعدل لا يرد ان يفتق
مكتسبهم لما حكاه في معالاة خاصة عن رايها فليس مما نحن فيه وما ماعليه الناس اليوم من المذاهب المتفقه بعد اوام
كبر منهم والاكبر مقلد قد اجد صحيح من في مساجدهم وكسب مذهبهم واخذ من مذهبهم وكسب منها والاكبر ليس من اهل الامام
كأن احمي والى خفيقه وعمرها بل من كلام المحققين لم يخرج الاخر من كلام الاول وخالف بعضهم بعضا وكثير العباد حتى صار
المذهب الواحد في الصور كذا اذهب عنه وصار المأخوذ من محمد وفيه من قرب منهم وبنفوس راي غيره والبرور محمد
اخره كذا في سمون الحق في مذهب شيعتنا الاول بعضه فاعلموا الى هذه الجمله كما ذكرنا في الاستحقاق او خلاصها كما لم يسمع
الى الكتاب والسنة والاولى العارف بها ولم يكن في الف مذهب اذ ما كان فيهم العاقلون لا الحكم من رايها واداسلما فيهم العوام
ولا دليل على ما ذكرنا فيهم **قوله** عند بعض الاحصاء اما بعد على الاطلاق فلا يصح اد معرفة الكتاب والسنة وحفظها في
كتابه بالاهل الكتاب بسهم على حتى يسمى النور والالتجمل وما رايه اليكم من باكم فادعوا في اصاحه الامه لذلك كان اجماعا على
الصلاة وقد اجماع الصادق ان ذلك لا يكون اما يعطى بعض الاطوار المسماة فلا يصح هذا الدليل اذ لا يلزم من اجماع الاستسقاء
الصلاة ولا استطاع المشرقي ان يقوم بعرض المعرف ولا يجوز في التشتالي وجود ذلك فعل بحال هذه صرحت الخات المقلد
والالفاظ تصل الحكم من الناس المعطى وحسب العام به فرضه كقول من جازات الصلوة المعلومه في الجمله ولم يعلى في
بما حصلها بالعدل لا بعد ذلك في يكون فيها المعصية فلا يخلو الرمان عن محمد واقفا مرفقه اذ ذلك لو ادعوا الامام في حرم
التقدم من اهل الصلوة الاخرى فلا يلازم **قوله** لانها في الزمان ما وضع كما به في فرق بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم بعد كتابه
في حرمه الوجوه لو كانوا وكل ذلك ليس صحيح اذ العداله لم يمت والامام في الحكم ولا يمكن العمل بالاعتقائهم ولم يزل كقولهم
من ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم اطلع له مطعم من رايه وكان يلزم ان تعرف النعائ كما وان الحكم من غير اهل لغته اذ لا فرق بين فراه
المكتوب ودرجه كلام الاجتهاد في مثل هذه النكبات لا يرام للعاصي فانما فيه مسالغ وفائدة الحكم وحفظ الحقوق فحاشا خسر
ما رايه على اصل الوجوه ولو لا انه لم يمسك في السور في كسب الدين كما في القرآن وكسب اليهود والاطاعات كما في السنة كان
في العاصي في صور البديعه او لم يورثه صلى الله عليه وسلم في حيا الاحكام المردية عند النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعلنا في النسخ وهي
معلومة على السور في صور **قوله** من رايه او محتب يعرض مع وجود المردود منها وقد تقدم انها لم يكن الصالحين مع عدلها
ودعوا اسرار التولية ليدعوا اسرار المسكين العاقل بعد العاصي انهم كانوا على صفة من في توليته كان سرحا لا يورثوا
مكون كالامام في **قوله** في الرثوه اهل النسل مال الظاهر ان الرثوه والحدية يعرفان فالرثوه يعطى لاهل النسل

على دليل **تو** لا يورده لما عده والمعرض له بالرجوع لم يعجز له بالرجوع اعاد استغفاله كمال المعنى من صفته يورده ان يعنى **والله اعلم**
 برحو عنهم شيعه اما نحو بالرجوع والمجوزات البعديه فلا يصح سبهم انه عام مع حضورهم على احوال الكمال فبذلك لا
 محل لشهادتهم حينئذ من رحو عنهم وذلك مؤنث **تو** ج فيه يلزمه الجواب ثم يرد كعادته وكانه مل مع اليعقوبه وهو الظاهر
 اد لا يعطى الفدى لمزوم الارش او العاصم **تو** ما يابى بالمره **باب** محجب العاذل **تو** الكتاب ما اجمعه
 غيره احتمال الكتاب للقدن ليس معنى انما موضوعه له ولغيره اشكالاً حقيقه وجمادى الاولى سنة الف والاربع مائة من كمال الفجر
 لغز العذق اليمى العذق لغز كالعصا ولغيره خاص ومعام ولكنه لم يبلغ اليه صار حقيقه عرضيه وهو من كتابه اليمى اسفل
 من مظهرم الى الارام الان الودم هذا السحب ما يورده من احوال الجادى والى ذلك امر غرض حسبه لرجاه
 في هذا اعم من ذلك واما العريض فمدلوله الوصفي كلام اجنبى فخر عرض حصول الاسفل فيه ما ساعد كما ذكره من ملازمه ابعده
 ولا يابى فعله اجمعه كمال الامام الى ان دلالة الكتاب لا يورده من لفظ موضوع لان اللفظ موضوع للمعنى المكلف عنه بخلاف العريض
 لانه كلام اجنبى لا يورده الامام فعلى هذا لا بد من العوض فيها واما التمام هل يجرى كلامه على ما فهمه العام لانه جار مطبوع بالمد لا يكتفى بذكر
 لا بد من ارجاع ما بعد الى العذق والآخر اقرب لان حسبه وعرضه معصوم عن العرب ولكنك بنسبه حتى يفسد وهو ليس بلفظ العوض
 احتمالاً للمذهب **تو** ولعله صلى الله عليه وسلم لا يورده على ما علمت ثم لا يورده رجل محول ان كتابه ليس من مرسى الاحدثه الظاهر انه اسفل هنى من كلام
 الاشعث لان اول الفقه مرفوع وضع المصنف ما وجد ذكره الخرج وضددهم اخر وهو قوله ان كتابه ليس من مرسى فان در شا
 من كتابه لانه لفظ المصنف كانه مرفوع وذكروا المصنف والمحدثات في سبب صلى الله عليه وسلم **تو** ولا حد في المعرض **باب** اجبه
 للمعنى **تو** والظاهر له لا يجرى فيها لان الاول عام ابدان روضه ليست سلكه المسعد النوارى على ما سأل المس
 وكم في الناس من يخلق هذه الاحلاق وهو بعد عن المعجزه واما الحديث الثاني فاما اراده سواء دلله فان طلع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على امره رحان يظهر له رسد من قبله فادركه الوفاق والرشيد **تو** كالتفريع هذا ما قد
 بهما كعليه اهم بقدر ان بعد الدخول لانه قبا اعتبر ولولا ان اجنبى من سبب والتفريع لم يدل عليه نص فلا فرق منه وبين
 اقتصر على هذا بل الصواب فيها واما ما على ما راه الحاكم ادركه ما بعد المردن وهي تختلف **تو** فلما اودع عدم الفقه ان
 كانت الفقه ملكه سببه كما قد افي القدره ان الاصل عد منها فالرما شكك فيها مرجع الى الاصل وهو عد منها وان كانت الفقه
 امر انقيبا اي ان لا يظفر نحو ان اوشمعه باهل الجور فالرما لا يخر لعل بالظاهر المتقدم والظاهر الثاني والارواح
 المدورف ما ان عقده ولا يورده احد بل يكتفى به ليس من مرسى المصنفات **تو** وهو خلاف الاجماع يعنى قوله اودع هكذا يهتدون
 في حق الاجماع كونه قد انبهرت على خلاف ما كان في الصبيد من ان المحسن اذ به اوه العفيف ومان الجور وابع دالرجوع واما
 هذا فان العبد ليس بمحقق كمالها اهلها لا يوصفون بالاحسان لعه وهو ما قصه للقول ما به بطلق للمعاني المذكور
 فان حصص احد هادى موضع ما اعتد دليله للاطلاق اللغوي وفي الشرايع من كمال الاماميه المدورف ثلثا بقدر الاحصاء وهو
 هذا بناء على السماع وقال العمل بالبرئ والاسلام والعقد من سببها واجب بعد المد والبر وموجودها ان بعضها فلا حد
 وهذا من سبب اللفظ والمعاني البعديه يكون مع النفي وقد جعل غيرهم ذلك لكن يعجزهم وجع ولكن هو لولئلا يفسد
 اجزئ فقال لهم هو محصن اعني عفيف مما يكره بعلوه اياه الحكم مع الاقيان وقد ذكرنا هذا البحث في الاحكام وموضع في المال
 الماده وفي اهل سورة النور ما سجع في هذا البحث **تو** اكثر من يحد او سبباً محصناً اي مسلم ما لعل لاسلم لم يكره
 احكامهم بصور سبب الوصف بل الطلاق الاحصاء معنى الاسلام فعد ان يصيغهم لم يفسد على لفظ واحد من ان هذا الفعل
 محل نظره والى ذلك عطف سلكه كان المعاصي مثله وقد وردت من المذهب على احوال الاربعه انه لا يحد وكذا في غير
 العتق وكذا في كماله الاماميه وكلامك لهذا هب معده على اهل الاحصاء وقد ساعدوا وكذا في حجبه والحياله توجداه كاذباً
تو وحده العذق في لادى **تو** لعل بالكل مسلم يدل له انه من باب بعض الموقوف والذبح عنه فيكون الاصح
 حتى لو ضعف وجوبه على الاستسقي بنفسه كان لغز الاستسقي كما ان الحقوقي وحده استسقاءه بنفسه لعل
 مؤنثه بولا الاحصاء كذا ولا ما مع من الاصل صار له كسائر الناس هذا وحده قوله في حجب فان كان ان اودع لعل لا يحد
 ولعله ان كان له جوده وثكل يطلب لنفسه ولولا ان كان كذا لم يكن ان يطلوع وجبانه لان بعد من العار عليهم لو سلم لاديه

[illegible]

۷۷

اولاد المسكين

[illegible]

واحد من الحاصل استعمل على وجه لا يضره ولا يمتنع عليه لا يمنع عليهم وهو ما في القول انه حو عام اذ لا يعمل على احوالهم لا يستعملون
به فيما عدا ذلك اذ لا يقع في المصلحة ويشتبه فيه عند المفسر وهو الصواب الغالب لا العادة **فصل** في انما يشترط
في العمل على علم ان كان معلوما فلا ريب ان كان اسد لا يجرى له والظاهر ان ما يجمعون يعلمها ما يضمنون كذا
الاخذ بعد رجائيه على نفسه **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ
خصه بكون من عرض حيله العالم بان صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ ارب الفراه كالباب والابن لا يؤخذ احدها بحسب ما لا يجرى من هو
ابعد منها الا انما في الاول لا يجرى على ابن اخيه وعكسه ويؤخذ من هذا القليل بل لا يجرى الا في الاوتى بالارزاق بالارزاق
ابن الناس بعينه فلهذا ابعد من اجمع في الحديث على منع عقلمها **فصل** في العمل العاقل من الارشاد الموصوفه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
في النفس وارجح الاحتمال فيكون هذا الكلام يبين الاستثنى انه يحتاج الى ترفان وهذا الاحتمال لفظ لما معنى فان كان
المراد به هنا فاصلا اجمع الى الفرق بين ارب الفراه في العباس وان كان في العباس فليس واما ارب الفراه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
الاثنين هو الا ان لا يجرى ان بعد ذلك شيئا **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ
في العاقل اذ لا يقع في المصلحة ويشتبه فيه عند المفسر وهو الصواب الغالب لا العادة **فصل** في انما يشترط
ان يعرف من المصلحة ان لا يقع في المصلحة ويشتبه فيه عند المفسر وهو الصواب الغالب لا العادة **فصل** في انما يشترط
في العمل على علم ان كان معلوما فلا ريب ان كان اسد لا يجرى له والظاهر ان ما يجمعون يعلمها ما يضمنون كذا
الاخذ بعد رجائيه على نفسه **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ
خصه بكون من عرض حيله العالم بان صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ ارب الفراه كالباب والابن لا يؤخذ احدها بحسب ما لا يجرى من هو
ابعد منها الا انما في الاول لا يجرى على ابن اخيه وعكسه ويؤخذ من هذا القليل بل لا يجرى الا في الاوتى بالارزاق بالارزاق
ابن الناس بعينه فلهذا ابعد من اجمع في الحديث على منع عقلمها **فصل** في العمل العاقل من الارشاد الموصوفه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
في النفس وارجح الاحتمال فيكون هذا الكلام يبين الاستثنى انه يحتاج الى ترفان وهذا الاحتمال لفظ لما معنى فان كان
المراد به هنا فاصلا اجمع الى الفرق بين ارب الفراه في العباس وان كان في العباس فليس واما ارب الفراه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
الاثنين هو الا ان لا يجرى ان بعد ذلك شيئا **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ

انما يشترط في العمل على علم ان كان معلوما فلا ريب ان كان اسد لا يجرى له والظاهر ان ما يجمعون يعلمها ما يضمنون كذا
الاخذ بعد رجائيه على نفسه **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ
خصه بكون من عرض حيله العالم بان صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ ارب الفراه كالباب والابن لا يؤخذ احدها بحسب ما لا يجرى من هو
ابعد منها الا انما في الاول لا يجرى على ابن اخيه وعكسه ويؤخذ من هذا القليل بل لا يجرى الا في الاوتى بالارزاق بالارزاق
ابن الناس بعينه فلهذا ابعد من اجمع في الحديث على منع عقلمها **فصل** في العمل العاقل من الارشاد الموصوفه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
في النفس وارجح الاحتمال فيكون هذا الكلام يبين الاستثنى انه يحتاج الى ترفان وهذا الاحتمال لفظ لما معنى فان كان
المراد به هنا فاصلا اجمع الى الفرق بين ارب الفراه في العباس وان كان في العباس فليس واما ارب الفراه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
الاثنين هو الا ان لا يجرى ان بعد ذلك شيئا **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ
في العاقل اذ لا يقع في المصلحة ويشتبه فيه عند المفسر وهو الصواب الغالب لا العادة **فصل** في انما يشترط
ان يعرف من المصلحة ان لا يقع في المصلحة ويشتبه فيه عند المفسر وهو الصواب الغالب لا العادة **فصل** في انما يشترط
في العمل على علم ان كان معلوما فلا ريب ان كان اسد لا يجرى له والظاهر ان ما يجمعون يعلمها ما يضمنون كذا
الاخذ بعد رجائيه على نفسه **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ
خصه بكون من عرض حيله العالم بان صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ ارب الفراه كالباب والابن لا يؤخذ احدها بحسب ما لا يجرى من هو
ابعد منها الا انما في الاول لا يجرى على ابن اخيه وعكسه ويؤخذ من هذا القليل بل لا يجرى الا في الاوتى بالارزاق بالارزاق
ابن الناس بعينه فلهذا ابعد من اجمع في الحديث على منع عقلمها **فصل** في العمل العاقل من الارشاد الموصوفه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
في النفس وارجح الاحتمال فيكون هذا الكلام يبين الاستثنى انه يحتاج الى ترفان وهذا الاحتمال لفظ لما معنى فان كان
المراد به هنا فاصلا اجمع الى الفرق بين ارب الفراه في العباس وان كان في العباس فليس واما ارب الفراه في قوله تعالى ان لا تجعل شيئا لولا ان
الاثنين هو الا ان لا يجرى ان بعد ذلك شيئا **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ **فصل** في حكم حيايه المبدأ

قال الصادق عليه السلام
الصدق والعلم على كل شيء
حتى قال الصادق عليه السلام
الصدق

فَكَلِّمِي وَصَلِّا عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

۵۰

(

ثم انكر من جعل على يد غيره لم يرد فيه تعذيب الحكيم...
قد استدلنا على ان لا يصلح وهو الناس بعد الفارق وهو ظاهر...
وهو اسد لا يخص هو العمل على ما هو كل ما يجهل...
فما رقت من هاب حالها بعد مواضع من اسد وعطفا...
الحكمة قد عرفت انما هي الحجة في حال سماع الحكماء...
النار ويكره ان يكون اسد انما هو الابل حتى يروى الله...
من اسد الخطا سيما في اسد انما هو اسد في ذلك...
اصينا منكم ويردون ما اصبح من اسد انما هو اسد...
انور ما على اسد لسببها انما هو اسد انما هو اسد...
عن حكمهم انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
ما من الشارح كما هو مصوصات اسد انما هو اسد...
لم يرد ان لا يكون اسد انما هو اسد انما هو اسد...
بالدعوى انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
والصحيح انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
يعمل انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
الدعوى انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
بحر ذلك انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
لم يرد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
من فرق الكفر بين اسد انما هو اسد انما هو اسد...
الرباطين وطاهر مكره وغيره انما هو اسد انما هو اسد...
على الحكم انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
من سرج الكفر من اسد انما هو اسد انما هو اسد...
وقال بعد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
البارئ من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
كان يخلو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
وكيف يكون في الفقه مع انما هو اسد انما هو اسد...
غيرهم وقد سجد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
خاصة ان اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
على النفاذ من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
وان الفقه كان اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
المسجد من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
قد انحل سطر اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
الرادسي كعب في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
قوله وكذا في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...

اول ما قال من ترك بعض ارض اهل انما هو اسد انما هو اسد...
وحد المراه القبط بعد اسد انما هو اسد انما هو اسد...
على انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
وكان حكمه ملا لاجد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
وتتبع الفقه ما جعل من اسد انما هو اسد انما هو اسد...
كولي النظام انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
الوقت انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
حكم الانساني في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
عن كافي في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
المكروه وقد قال في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
والسالكين في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
هذا انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
ونم ونعمل انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
فلا حيلة فيه وقد صرح المصنف انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
كما انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
حد سنان انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
بعض اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
والا حواس انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
الاجابة من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
ان السلب من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
سبح ما ذكر في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
اوصافه وقد جعل في اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
حد اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
ايضا من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
قال من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
شريط من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
صاحبه الامران انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
لنحفظ اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
عن الامام انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
وحد اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...
والا حواس من اسد انما هو اسد انما هو اسد انما هو اسد...

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ﴿١﴾ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

[illegible]

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>